المشكلة الاقتصادية وأثرها على المرأة العراقية

التقرير الاول

لمجموعات عمل
شبكة صوتها للمدافعات عن حقوق الانسان في
(بغداد،بابل،ديالى،الديوانية،الانبار،
النجف، صلاح الدين،
البصرة،كركوك،نينوى)

ضمن مشروع صندوق المرأة للسلام والعمل الانساني بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة/العراق
نيسان **2020**

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

Funded by
Women's Peace & Humanitarian Fund
A United Nations & Civil Society Partnership

المقدمة :

لقد حظيت المرأة باهتمام المجتمعات البشرية نظرياً على مر العصور، ولكنها حظيت بالإهمال على مستوى الممارسة، فجميع الاديان اهتمت بالمرأة، وغالبية الباحثين نظر في اهمية المرأة في المجتمع ودورها المثالي في التنشئة، لكن دلالات تلك الاهمية لم تكن لها اسقاطات واقعية على مستوى الممارسة، فالمرأة تعاني الكثير بالذات في المجتمعات العربية وفي العراق على نحو الخصوص، ولم تكن مشكلات المرأة العراقية على وتيرة واحدة بل تنوعت مشكلاتها بحسب طبيعة الواقع المعاش و بيئة المرأة ذاتها (الحضرية – الريفية –العشائرية – الدينية)، والاختلاف ليس في تنوع المشاكل الموجودة فحسب, بل ايضا في اداور المرأة العراقية في تعاملها مع هذه المشكلات واختلاف الادوار وارتباطها بعدد من المتغيرات (التحصيل العلمي – الموقع الوظيفي)، مما يستوجب العمل على ضرورة **وقاية** المرأة من ظهور مشكلات جديدة من جهة, والعمل على **حماية** المرأة من المشكلات الانية من جهة اخرى وصولاً الى تحقيق **التمكين** والتي تعد غاية جميع المنظمات الدولية والوطنية المهتمة بشؤون المرأة و حقوق الانسان.

لذلك فان معرفة حجم التحديات والمشكلات التي تعاني منها المرأة لا يكون بالاعتماد على التقارير النظرية فقط, بل بحاجة الى تقارير عملية من خلال الوصول الى المرأة بشكل مباشر ومعرفة احتياجاتها ومشكلاتها عن قرب, فضلا عن طموحاتها المستقبلية، وهذا ما عملت عليه (شبكة صوتها للمدافعات عن حقوق الانسان)، وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة في العراق، حيث حددت الشبكة هدفها وفق مبدأ (ايجاد بيئة ملائمة للمرأة بعد النزاع وتعزيز ادوارها في بناء السلام)، ولغرض تشخيص المشكلات والتحديات بشكل دقيق تم في المرحلة الاولى من المشروع عمل (فوكس كروبات) متعددة موزعة على عشر محافظات عراقية (بغداد – الديوانية – بابل – صلاح الدين – النجف – نينوى – البصرة – الانبار – ديالى – كركوك)، من خلال منسقيات الشبكة في تلك المحافظات, للحصول على معلومات واحصائيات لما تعانيه المرأة العراقية، حيث تمت مقابلة عدد من النساء وفق عينات لا تقل عن (20 امرأة) وزعت على (30) مجموعة عمل ليكون العدد الاجمالي للمشاركات (600) امرأة، من مختلف شرائح المجتمع, ووفق المعلومات والقصص التي روتها المشاركات تم تقسيم التقرير حسب المشكلات التي تواجه النساء في تلك المناطق فكانت اولى محاور نقاش المجاميع النسوية ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث اتضح ان المشكلة

الاقتصادية تتصدر باقي المشكلات، حيث عانى العراق منها منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية اليوم، الا ان هذه المشكلة اختلفت حدتها من فترة الى اخرى، ومن نظام الى اخر، وحسب طبيعة تعامل السلطات القائمة، الا ان المشكلة الاقتصادية بدأت تتعمق وتتعقد في العراق ما بعد 2003 خاصة بعد ارتفاع معدلات الفساد المالي حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، كما ان الكثير من الاحصائيات اشارت الى وجود نسب عالية للفقر، وفي جميع الحالات كانت حصة المرأة من هذه المشكلة هي الاكبر، فعلى الرغم من ان الرجل هو المسؤول عن الادارة المالية للعائلة، لكن المرأة العراقية شاركت في هذه الادارة بوجود الرجل (رب الاسرة) وفي حالة غيابه، بسبب المشكلات الامنية والصراعات والحروب الدموية التي زادت وتيرتها منذ 2003، فأصبحت المرأة هي رب الاسرة الفعلي بسبب (استشهاد الزوج او فقدانه او اعتقاله او اعاقته)، مما سبب وضع اقتصادي صعب للمرأة العراقية.

يتميز نمط الإنتاج وطبيعة الأداء الاقتصادي في العراق بسيادة الريع وضعف النمو الاقتصادي فقد شهد العراق في الآونة الأخيرة انسحاب الدولة من بعض المفاصل الاقتصادية والخدمية والحد من التشغيل في الإدارة الحكومية وهو قطاع التشغيل المفضل والحامي لحقوق النساء مما أدى إلى تبلور ظاهرة خطيرة تتمثل في توافر رأس مال بشري مؤهل بين النساء يعاني من معدلات بطالة أعلى من المتوسط ، وعلى الرغم من أن المرأة تمثل نصف المجتمع ولكن لا تزال مساهمتها في مؤسسات الدولة ضئيلة حيث نلاحظ أن عدد الرجال ضعف عدد النساء تقريبا في اغلب وزارات الدولة ومراكز صنع القرار وهذا يعتبر مؤشر غير جيد لان مفهوم النوع الاجتماعي يسعى الى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع سلطات و وزارات الدولة واعطاء فرص متساوية للمشاركة والعمل.

و قد عكست بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ان معظم الوزارات قامت بتنظيم الدورات التدريبية والتأهيلية لصالح الرجال وهذا يحتاج الى وضع خطط وسياسات تنموية لرفع كفاءة النساء في العمل، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في الورش التدريبية الداخلية (30 %) تقريبا مقابل (70 %) للرجال، أما عدد المشاركين في الدورات الخارجية فقد حظيت النساء بنسبة (27 %) مقابل (73 %) تقريباً، كما تشير ارقام الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2018 تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط

الاقتصادي إذ تبلغ (12 %) في الريف و(14 %) في المدينة وان الموازنة العامة للدولة غير مستجيبة أو حساسة للنوع الاجتماعي[1]. وان ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة يبرز من خلال ما يلي[2]:

أ. انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل بسبب الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي.

ب. تدني نسبة مشاركة النساء في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية، وضعف تفعيل قانون العمل فضلًا عن محدودية القروض الممنوحة للنساء.

و أظهر مسح الفقر لوزارة التخطيط عام 2018 أن محافظة المثنى التي تعد ثاني أكبر محافظة في البلاد، تعد الأولى بأعلى نسبة فقر تصل إلى 52 في المئة، والتي تليها الديوانية 48 في المئة وميسان 45 في المئة وذي قار 44 في المئة، وبلغت نسبة الفقر في محافظة نينوى 37.7 %، تليها ديالى 22.5 %، وصلاح الدين 18 %، الأنبار 17 %، البصرة 16 %، النجف 12.5 %، ، بابل 11 %، وكانت نسبة الفقر الأقل في العاصمة بغداد 10 %[3].

- **شهادات المشاركات :**

لقد اشارت مجاميع العمل النسوية في مناطق الريف وبالذات في بابل والديوانية ان التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة يشير الى مساهمة المرأة الواضحة في جميع مراحله، ولكن يتركز دورها في الأعمال اليدوية والتي تحتاج الى كثير من الصبر والتحمل مثل السقي و غربلة المحاصيل الزراعية وتحضين النباتات اذ تبلغ مساهمتها في هذه العمليات اكثر من الرجل، و لا تحظى نسبة مشاركة المرأة الريفية في العمل المأجور إلا بنسبة قليلة، فقد لوحظ ان نسبة العاملات لدى الاسرة بدون اجر ترتفع في الريف.

---

[1] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ،2018 ، ص237.

[2] المصدر نفسه ، ص237.

[3] التقرير بعنوان (حقائق عن الفقر في العراق) ، موقع الحرة للمزيد ينظر الرابط ادناه : https://arbne.ws/2To6fQA

و نظراً ان هذا العمل ليس له عائد نقدي، فان عمل المرأة بهذه النسبة المرتفعة في اعمال خاصة بالأسرة وبدون اجر نقدي يقلل من مردود ذلك العمل.

كما ان التغيرات المناخية والجفاف ادت الى تردي قطاع الزراعة، و اكدت مجاميع العمل ان وزارة المرأة التي تم حلها عام 2015 قامت بتشكيل اللجنة العليا للنهوض بالمرأة الريفية، مع انشاء صندوق تنمية المرأة الريفية ضمن صناديق المبادرة الزراعية عام 2012 ، و اقرار برامج التدريب والقروض الان هذه اللجنة لم يكن لها اثر ايجابي على المرأة الريفية، لاسباب تتعلق بعدم وجود ادارة رصينة لمتابعة عمل اللجنة، و كذلك بقاء نمط العمل الروتيني لاغلب المؤسسات واللجان الحكومية التي لا تعتمد معايير المهنية في الادارة والتوزيع، و استهداف النساء الاكثر حاجة للمساعدة .

في البصرة.. اشارت مجموعات العمل ان ابرز اسباب تدهور الوضع الاقتصادي، هو زيادة ملوحة الماء في مدينتهم، و تعرض المزراع والبساتين الى موت المحاصيل والنخيل، مما اثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي، و ادى ذلك الى تصحر الكثير من الاراضي التي كانت توفر الدخل لاسر الفلاحين وخصوصا في ابي الخصيب، اضافة الى ملوحة مياه الشرب في ابي الخصيب حيث يصل الماء غير صالح للاستخدام البشري.

كما اشرن الى تردي الوضع الامني في البصرة وحصول خلافات عشائرية بشكل مستمر، و انتشار المجاميع المسلحة مما ادى الى تضاؤل فرص العمل و ضعف القطاع الخاص والاستثمار رغم الامكانيات الاقتصادية للمدينة، بسبب حقول النفط التي تعد مورد رئيسي لميزانية الدولة العراقية.

و لا يختلف حال مدينة البصرة عن مدينة الديوانية فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، فقد اشارت المشاركات من مدينة الديوانية الى التغيرات المناخية والجفاف وشحة المياه بتحويل الاراضي الزراعية الى صحراوية، وانقطع المورد الوحيد للنساء العاملات في تلك القرى فأصبحت النساء بلا عمل مما ادى الى ترك كثير من الفتيات مقاعد الدراسة بسبب الفقر [4]. كما اشارت اخريات ان التغير المناخي الذي حصل و ارتفاع نسبة

[4] تقول المواطنة، أقبال عزيز ذات الخمسة وعشرين عاما من مدينة الديوانية ، انها أم لثلاثة أطفال، تركت الدراسة بسبب فقر اسرتها، كما انها اضطرت لاجبار أبنائها على التخلي عن مقاعدهم الدراسية، لعدم مقدرة زوجها من تامين مصاريف المدارس والمستلزمات التي يحتاجها التلاميذ، تسكن مع زوجها وابنائها في غرفة مع اهل الزوج، على الرغم من انها قادرة

الفقر و البطالة والتسرب من المدارس، و عدم استطاعة الاسرة اعالة الاطفال و تربيتهم؛ ادى الى ارتفاع نسبة الزواج المبكر [5].

كما اشارت المجتمعات في مدينة النجف صعوبة الحصول على راتب الرعاية الاجتماعية، بسبب الفساد المالي والاداري و عدم وجود آلية سهلة للحصول على الراتب [6] . وعبرت بعضهن ان المجتمع ينظر الى بعض المهن التي تعمل بها المرأة معيبة، و لا يصلح العمل فيها خاصة في المدن المحافظة [7].

اما في محافظة ديالى فقد اشرن المجتمعات الى ضعف دور المنظمات الدولية لدعم النساء لاقامة مشاريع صغيرة يمكن ان توفر الدخل وتؤمن المصادر المادية، و تأسيس شركات او مشاريع منفردة للنساء، ليتاح لها الاستقلال المادي.

على الخياطة لكنها عاجزة عن توفير ثمن ماكنة الخياطة وادواتها، ليتسنى لها ارجاع أبنائها الى مقاعدهم الدراسية لكي لا يتكرر المشهد الذي عانت منه في السابق.

[5] شروق لطيف تقول (تركت دراستها في الخامس الابتدائي، و قام والدها بتزويجها في السادسة عشرة من عمرها، و بعد شهر واحد طلقني زوجي، واجلسوني حبيسة العيب المطلقة لا يحق لها هذا او ذاك وهي وصمة اجتماعية ينظر اليها الاخرين على انها فريسة.. تجييد شروق تربية النحل والخياطة لكنها تفتقر الى الدعم المادي ليساعدها على شراء مواد أولية لاحد المشروعين).

[6] تؤكد مشاركة من مدينة النجف ان زوجها مريض و نسبة العجز عنده (75%) و لا يستطيع استخراج راتب معين له اذ قدمنا للحصول علية منذ سنة كاملة و قدمت على الرعاية منذ 5 سنوات لكن جوابهم كان ان الرواتب متوقفة حاليا تم عمل الكشف على حالة زوجي من قبل اللجنة و لم يحدث شيء اذ لم احصل على الراتب الى اليوم.

[7] اكدت احدى المشاركات من النجف "ان لديها مهنة تعدها جميلة ومفيدة اقتصاديا لها ومن خلالها تستطيع ان تساعد الايتام اذ تقول ان احيانا اعمل بأجور مخفضة لمن لا يستطيع الدفع, اعمل من المنزل اذ ان زوجي يعتبر مجال عملي في الصالون مهنة غير محببة (عيب عشائريا)، زوجي يعمل شرطيا ولا ينفق من ماله الخاص على المنزل, لا استطيع تطوير مجال عملي ويمنعني من ذلك، لذا اتخذت جزء صغير من المنزل كصالون خاص، لكن المواد لا تكفيني وايضا منزلي صغير جدا ولا استطيع العمل, كما اني استطيع تعليم غيري فن التجميل من اجل تحقيق الاستقرار المالي".

في حين نجد ان محافظات كركوك و صلاح الدين والانبار فقد اشتركت مجموعة الخريجات العاطلات عن العمل والمشاركات في الجلسات الحوارية، في تفسيرهن لمدى تأثير فقدان الموارد المادية للمرأة بعد حرمانها من الفرص العادلة في التوظيف الحكومي، او ايجاد اليات لتسهيل إجراءات تنفيذ مشاريع خاصة تضمن استقلالية المرأة في صناعة القرار، كما اكدت المشاركات من ذوي الاحتياجات الخاصة حرمانهن من شبكة الحماية الاجتماعية و عدم تمكنهن من شراء معدات او ادوية تساعدهن في حياتهن اليومية، و لا تختلف شريحة الارامل والمطلقات المشاركات في الورشة في نوع المشاكل الاقتصادية وتحكم الزوج في النفقة والتلاعب بالوثائق من اجل خفض التخصيصات المالية المترتبة بحقه، فيما لو قرر الانفصال عن الزوجة من اجل الضغط عليها و ترهيبها وانتقاما منها.

كما أظهرت مجموعات العمل في نينوى و صلاح الدين و الانبار، ان هيمنة تنظيم ما يعرف بـ"داعش"، على منازل واموال ومقتنيات المواطنين في تلك المدن عام ٢٠١٤، دون تعويض الضحايا، حرم النساء من القدرة على بناء مشاريع خاصة يمكن ان تؤمن للمرأة كرامة العيش والاستقرار الاقتصادي، لتكون قادرة على المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات المحلية المتعلقة بحقوق النساء وفق ما ورد ببنود القرار ١٣٢٥، والقرارات الأخرى التي الزمت الدول التي وقعت على القرار من بناء سياسة وخطة وطنية، تضمن تحقيق تلك البنود التي تعامل المرأة على أساس دورها الاجتماعي، لا على أساس الجنسانية، و اكدن ان المرأة تكافح للعثور على وظيفة مناسبة أو الحصول على رأس المال لفتح مشاريع صغيرة تلبي احتياجاتهن، و ما يقارب 73 ٪ من المشاركات اكدن انهن يعشن تحت خط الفقر [8].

وازاء ما اشارت اليه المشاركات من ارتفاع خط الفقر.. تم سؤالهن عن رأيهن باستراتيجية التخفيف من الفقر 2018–2022 ، و هل اطلعن عليها ام لا ؟ فقد اجابت 54% منهن بعدم معرفتهن بالاستراتيجية، ولم يطلعن عليها، و 26% لم يتكمن من قراءتها بسبب عدم قدرتهن على القراءة والكتابة، اما نسبة 20% من الناشطات فقد اكدن انهن اطلعن عليها وشاركن في بعض الندوات والاجتماعات التي عقدت بصددها،

[8] قالت إحدى المشاركات من مدينة الموصل: "أنا مطلقة ولدي أربع بنات، لم أر ثلاث منهن منذ سبع سنوات وأحتاج بشدة إلى فرصة للعمل أو إنشاء مشروع تجاري لدعم ابنتي الوحيدة التي تعيش معي ولطلب حضانة بقية بناتي. أفاد مشارك آخر أنها أرملة وتعيش في منزل مهجور مع أطفالها وتطلب منحة لإدارة عمل تجاري وتحقيق دخل لعائلتها.

الا انهن اشرن ان اغلب الخطط والاستراتيجيات التي تعدها الحكومة، تبقى دون تنفيذ، بسبب غياب اليات العمل المؤسساتية و خطط التنفيذ ومتابعة ما تمخض عن العمل، و قد اكدن (لو كان هناك تفعيل حقيقي لاستراتيجية التخفيف من الفقر لما ارتفقت نسبة الفقر في العراق من 13.8% عام 2017 الى 50% في بعض المحافظات حسب بيانات وزارة التخطيط).

و بهذا الصدد اشارت عينة النساء المشاركات في الاجتماعات من فئة المتزوجات بان ارتفاع نسبة الفقر يعود لعدة اسباب منها :

- 35% بسبب البطالة و بقاء ازواجهن من دون عمل لأسباب عدة (صحية، علمية، ضآلة فرص العمل، الخ).
- 25% بسبب العادات والتقاليد والتمييز على اساس النوع الاجتماعي
- 25 % بسبب وفاة رب الاسرة
- 10% بسبب هجر الزوج للزوجة او الطلاق

- **وعند الاستفسار عن أي قطاعات العمل افضل لعمل المرأة ؟**

اشارت اغلب المشاركات انهن يفضلن العمل في القطاع الحكومي، لما يوفره هذا القطاع من اجازات الأمومة لرعاية الاطفال وراتب شهري مستقر، لا يخضع لابتزاز مالك العمل، اضافة الى راتب تقاعدي بعد انتهاء سنوات العمل والاحالة على التقاعد، واعتبرن ان القطاع الخاص غير مرغوب به لاسباب.. تتعلق بعدم وجود ضمانات قانونية تحمي حق المرأة في العمل، و تعرض كثير من النساء للابتزاز والتحرش و عدم احترام خصوصيتها، اضافة الى التمييز على اساس النوع الاجتماعي بسبب طبيعة البيئة التقليدية .

- **خلاصة الاجتماعات ضمن محور المشكلة الاقتصادية:**

لقد خلصت اجتماعات مجاميع العمل في المحافظات العشرة الى تحديد الملامح العامة للواقع الاقتصادي والتحديات التي تواجهه اضافة الى الحلول الواجب اعتمادها.

اولا: الملامح العامة للواقع الاقتصادي :

- الاقتصاد الريعي واحادية الميزانية
- ارتفاع نسبة الفساد المالي والاداري
- ارتفاع نسبة التصحر وفقدان الكثير من الاراضي الزراعية
- ارتفاع نسبة البطالة بسبب ارتفاع نسبة الامية والتسرب من المدارس و غياب التخطيط الاستراتيجي لاستثمار الشباب في المشاريع الاقتصادية
- ضعف القطاع الخاص والاستثمار بسبب الواقع الامني والفساد المالي والاداري
- غياب العمل المؤسساتي القائم على اساس استثمار الموارد البشرية بعيدا عن التمييز على اساس النوع الاجتماعي
- غياب معيار الكفاءة والخبرة والتخصص في ادارة المشاريع الاقتصادية بسبب غياب السياسات العامة وهيمنة المحاصصة الحزبية
- ضعف الضمانات القانونية والاقتصادية (عقود عمل) (ضمان اجتماعي) .
- ارتفاع نسبة الاسر ذات الدخل المحدود وعدم شمول كثير منهم برواتب الرعاية الاجتماعية بشكل عادل وسريع .
- تمييز في الاجور على اساس النوع الاجتماعي خاصة في القطاع الخاص.

- غياب الخطط والسياسات التنموية لرفع كفاءة النساء في العمل.

ثانيا: التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل.

- ضعف نفاذ القانون
- غياب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي
- البيئة العشائرية والتقليدية القائمة على اساس التمييز
- ارتفاع نسبة التحرش والمضايقات خلال العمل
- فقدان رب الاسرة وارتفاع نسبة النساء المعيلات لاسرهن
- ضعف التدريب وبناء القدرات في المجال الاقتصادي و معظم الدورات التدريبية والتأهيلية لصالح الرجال
- الازمة المالية وارتفاع نسبة الفقر
- قلة المشاريع الاقتصادية وضعف القطاع الخاص في العمل
- ارتفاع الامية وفقدان فرص العمل
- الزواج المبكر
- النظرة الدونية من قبل المجتمع لبعض المهن التي قد تعمل فيها المرأة والاساءة لها.

ثالثا: التوصيات

- التمكين الاقتصادي و تعزيز حصول المرأة على فرص اقتصادية متساوية في القطاعين العام والخاص من خلال معالجة ازمة التعليم والزواج المبكر وبناء القدرات.
- اكتساب المرأة مهارات دراسة متطلبات سوق العمل ومهارات التكيف مع سرعة تغييره .

- اعتماد تدابير تشريعية وتنفيذية وتقديم خدمات وبرامج استشارية وتدريبية من أجل سد الفجوة بين تعليم المرأة ومتطلبات سوق العمل .

- فسح المجال لتوسيع العمل في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار لغرض خلق فرص عمل جديدة.

- اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتمكين المرأة، بما يتيح لها ولوج القطاع الخاص ومجال ريادة الاعمال.

- ضمان المساواة في الاجور مقابل التكافؤ في العمل بين الرجال والنساء

- .اعتماد سياسات مراعية للاسرة بهدف التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الاسرية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير خدمات جيدة وبأسعار معقولة لرعاية الاطفال، وذوي الاعاقة،(والمسنين وغيرهم من أفراد الاسرة

- تأمين بيئة عمل ملائمة للمرأة وعدم التمييز في مكان العمل على اساس النوع الاجتماعي واعتماد قوانين تجرم التمييز على أساس الجنس في سوق العمل، خاصة عند التوظيف والترقية.

- اعادة النظر بسياسة عمل دائرة الرعاية الاجتماعية لغرض تنظيم العمل المؤسساتي لها بما يضمن العدالة في منح الرواتب للعوائل المتعففة و ضمان سير المعاملات بشكل اسها واسرع.

- تعزيز قدرات المرأة ومهاراتها في مجال التخطيط المالي من خلال ضمان حصولها على بناء القدرات والتدريب والمشورة في مجال التخطيط المالي، وتوفير فرص الاستفادة من قروض المشاريع الصغيرة وغير ذلك من الخدمات المالية

- إجراء أبحاث بشأن مسائل المساواة بين الجنسين بهدف وضع خطط أكثر فعالية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد

- إطلاق مبادرات للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي و تنفيذ استراتيجية أكثر القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والمحلي.

- توفير ميزانية لتنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن الدولي 1325 خاصة ما يتعلق بركيزة المساعدة والانعاش الاقتصادي .